Embassy of the
STATE OF QATAR
THE HAGUE

سفارة دولة قطر
لاهاي

كلمة
دولة قطر

بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة عشرة
لمؤتمر الدول الأطراف
لاهاي - مملكة هولندا
الفترة من 1 -5 / 12 /2014م

يلقيها
سعادة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني
مساعد وزير الخارجية لشؤون التعاون الدولي

السيدة الرئيس..
السيد المدير العام
السيدات والسادة أعضاء الوفود المحترمين

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم سعادة السفيرة (فيزيلا موردن كوراتش- Vesela Mrđen Korać) باسم وفد دولة قطر بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ونحن على ثقة تامة بأن ما لديكِ من خبرة سيساعد في إنجاح أعمال هذه الدورة والخروج بنتائج إيجابية.

كما يسرني أن أعرب عن شكرنا وتقديرنا لسعادة السفير أحمد أوزمجو المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق الأمانة الفنية على جهودهم لتعزيز دور المنظمة في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.

السيدة الرئيس

تحرص دولة قطر على الوفاء بالتزاماتها في صَوْن السلم والأمن الدوليين. حيث حرصت على الانضمام للاتفاقيات الدولية التي تساهم في تحقيق ذلك، ومن بينها اتفاقية حظر استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها، التي وقعتها عام 1993 وصادقت عليها في العام 1997م، كما أنشأت في عام 2004 (اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة)

المختصة باتخاذ الخطوات والتدابير لتنفيذ ومتابعة إجراءات هذه الاتفاقية مع الجهات المعنية بالدولة.

كما صدر القانون رقم (17) لسنة 2007م المعني بحظر الأسلحة الكيميائية. ومنذ عام 2008 تستضيف دولة قطر ورشة عمل سنويا إحداهما لممثلي الهيئات الوطنية فى آسيا والأخرى للعاملين بالجمارك فى دول مجلس التعاون الخليجي لتنفيذ الاتفاقية من الحماية والمساعدة ونظم الإعلان والأوجه الفنية للنقل وغيرها.

السيدة الرئيس

وتفعيلا للمادة (11) من ألاتفاقية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، حرصت دولة قطر على إدراج موضوع "السلامة والأمن الكيميائيين" ضمن الفعاليات التي تنظمها سنويا بالتعاون مع المنظمة لإستضافة المتدربين ضمن البرنامج المشترك حيث استضافت 4 متدربين خلال العام 2014م.

كما تنظم دولة قطر سنويا ورش عمل وطنية للتوعية بالاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتوجه ورش التوعية إلى مختلف قطاعات المجتمع بما في ذلك قطاع التعليم والصناعة والجمارك.

وأنشأت دولة قطر (مركز الدوحة الإقليمي للتدريب على الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بتاريخ 2012/12/11م وذلك بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهو الأول من نوعه على مستوى القارة الآسيوية والذي يساهم في تنفيذ العديد من الاتفاقيات الدولية الأخرى وعلى وجه الخصوص اتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل، وقرار مجلس الأمن رقم 1540.

السيدة الرئيس

الحضور الكرام

إن فشل المجتمع الدولي في التعامل بصورة حاسمة ومسئولة مع الوضع الكارثي في سوريا، لوقف الانتهاكات الجسيمة والمجازر التي يرتكبها النظام السوري بحق شعبه باستخدام كافة أنواع الأسلحة الثقيلة، حتى وصلنا إلى حد استخدام الأسلحة الكيميائية التي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

إننا إذ ندين بأشد العبارات الاستخدام المنهجي للأسلحة الكيميائية في سوريا، ندعو المجتمع الدولي إلى إلزام سوريا بتنفيذ قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة وقرار مجلس الأمن 2118. كما نود التأكيد على

ضرورة تقديم مرتكبي جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية إلى العدالة الجنائية باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وضمن هذا الإطار أود التنويه بجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التخلص من برنامج الأسلحة الكيميائية السورية وما قدمته في سبيل التخلص من هذه الترسانة، ونرجو أن يكتمل الجهد بتدمير مرافق إنتاج هذه الأسلحة، والتحقق من الإعلانات التي قدمت من جانب سورية، وكذلك استكمال جهود بعثة تقصي الحقائق حول استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين، في إطار زمني محدد يتفادى استخدامها كغطاء سياسي من الجانب السوري لتخفيف الضغط الدولي عليها.

وفي هذا الإطار فان وفد بلادي يرحب بقرار المدير العام للمنظمة بتعيين سعادة السفير (خوسيه آرتور دينوت ميديروس) مستشارا خاصا للمدير العام حول سوريا، ونتمنى له التوفيق في أداء مهمته ونؤكد له دعمنا الكامل له لإنجاز هذه المهمة.سنحيطه بكل تأكيد بدعمنا الكامل لإنجاز هذه المهمة.

كما ترحب دولة قطر بمبادرة المدير العام بتأسيس جائزة لاهاي السنوية، وتؤكد على أهمية انضمام الدول الأخرى في المنطقة إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

وشكرا لكم

- نرجوا أن يتم اعتماد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر ووضعه على موقع الرسمي للمنظمة.